

خصائص بنوك الانذار المحلية (١)

الدكتور عبد الجليل هويدى

تنتشر المؤسسات الانذارية فى كثير من بلاد العالم ، وتنتهج كل دولة الاسلوب الانذارى الذى يلائم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية . وكثيرا ما تنشأ هذه الدول انواعا متعددة من الاجهزة الانذارية حتى تتناسب ومئات المجتمع . فيودع كل مواطن مخزونه فى الوعية الانذارية التى تتلاءم ولحواله الاقتصادية والاجتماعية .

وينوك الانذار المحلية هى نوع من هذه الاجهزة ، وتتميز بخصائص معينة منها ان هذه البنوك تختص بمنطقة محلية فى المدن والقرى لخدمتها وزيادة رفاهية افرادها . كما ان هذه البنوك تقبل الودائع الانذارية من صغار المخزين من النشء الحديث والطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين . ولكى تزيد هذه البنوك من نشاط الافراد الانذارى وتقوى من ثقتهم بانفسهم ولكى تدار بالمضى جهد ، فقد اعطت للمخزين الحق فى المساهمة فى الادارة ليستثمروا أموالهم بانفسهم .

وهذه البنوك لا تبغى من هذا الجهد الذى تبذله فى سبيل البيئة المحلية والمواطنين المحبين مالا لو اجرا وانما تبغى المنفعة المحلية والمصلحة العامة .

وسنناقش هذه الخصائص فى أربعة مباحث : فنتناول الطبيعة المحلية لبنوك الانذار فى المبحث الاول ، ونخصص المبحث اثنائى لبيان كيفية تكوين المساهمين من صغار المخزين . ثم نعرض فى مبحث ثالث لادارة هذه البنوك بمعرفة المودعين لانفسهم ، ثم نوجز فى المبحث الرابع الخاصة الأخيرة لهذه البنوك وهى ان القصد من انشائها ليس الربح وانما نشر الرفاهية فى المجتمع .

(١) انظر معنا * نشأة بنك الانذار وانضمامها الى الفول المخططة * المنشور فى العدد ٢٦٦ الصادر فى اكتوبر سنة ١٩٧١ من هذه المجلة من ص ٤١ الى ص ٧٦ .

المبحث الأول

الطبيعة المحلية لبنوك الاندثار

يقصر بنوك الاندثار أعمالها على دائرتها المحلية ، ذلك فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالجواهر . وتمتد قروضها الى الطبقات الفقيرة وأصحاب الحرف الصغيرة والملكيات الزراعية المحدودة . ولذلك فإن نطاقها المحلي يعبر من أهم سميات هذه البنوك .

وفي الوقت الذي تقوم فيه الصناعات الكبيرة في المدن الكبيرة ، حيث أصبح التجميع المركزي للأموال ، ويتهاكت كثير من المواطنين على الانتقال الى هذه التجمعات طلبا لمزيد من الرفاهية ووسائل المعيشة المريحة في المدن ، يجد بنوك الاندثار تجذب المواطنين في الشواحي والقرى والمدن الصغيرة الى سبيل اقدامهم وأرباطهم بمواطنهم المحلية ، لما تقدمه لهم من تسهيلات . ومنحهم من قروض ، وما يؤديه لهم من استثمارات . كما تساعد على توفير معيشة كريمة لهم .

وعلى ذلك فإن بنوك الاندثار تقوم بعملية توازن بين الريف والحضر ويذهب كثيرا من عوامل التفرقة في الرفاهية بين المدن والقرى ، كما تظل من شدة التفاوت بين الطبقات الضعيفة في الأقاليم والطبقات الغنية المتمركزة في المدن الكبرى .

وبنوك الاندثار المحلية لا تمتد نطاق عملها خارج حدودها المحلية سواء من ناحية الإقليم أي الأرض التي تنحل في نطاق عملها أو من ناحية الأفراد المقيمين في حدود هذا النطاق .

ولعلنا نذكر أن بنوك الاندثار المحلية نشأت على أساس جماعات المساعدة وجمعيات الفقراء في إنجلترا ، في جهات محدودة في أول الأمر ، ثم انتشرت في جميع الجزر البريطانية بعد ذلك في النطاق المحلي ، كما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية أولا في المناطق الصناعية لخدمة العمل في أماكن التعدين والمهاجر والزراعة ولخدمة أهالي هذه المناطق ، فقامت في السنين لحماية المجتمع العمالي من النشاط المتزايد للصناعة بسبب ظهور الآلة في أماكن معينة ، وتجمع الحرفيين وأصحاب الأعمال المتوسطة ولتقدمهم بكافة التسهيلات المطلوبة للتوسع في حجم أعمال الصناعة الحرفية والمتوسطة ومقاومة صناعة الآلة . أي أن هذه البنوك قامت بأمين البنيان الاجتماعي عن طريق مشاركة الطبقات الشعبية في

المساهمة المالية والإشراف المالى والرقابى على الإستثمارات المختلفة لهم بحيث تضمن لهم امكانات معيشية .

ويرى محبزو نظم بنوك الائحةر المحلية أن هذه الصفة المحلية لها مميزاتا الآتية :

١ - أن قيام بنوك الائحةر فى المدن والقرى على لاسس محلية يؤدى الى اشراك المواطنين المحليين فى صناعات ومنشآت صغيرة وعديدة وبالتالي الى انتاج وسائل التنمية الاقتصادية ، فتخرج بالمشاريح من حيز الجمود الى التطور ثم الى التضاعف والنمو العميق الجذور ، وهى تزيد من ثقهم على القدرة فى تطوير انفسهم وامكان البدء بالصغير من المشروعات ليصلوا بها الى مشروعات اكثر تطورا واكبر حجما .

٢ - تستطيع هذه البنوك مراعاة الاعتبارات النفسية فى خلق وتنمية الوعى الائحارى وذلك من طريق استثمار الودائع فى نفس المنطقة المحلية .

٣ - زيادة الروابط والعلاقات الوثيقة القوية بين المواطنين وبين البنك والادارة المحلية ممايزيد من الثقة بين الناس ويدهم علاقتهم باعتبارهم علة واحدة .

٤ - الاستفادة من دعم السلطات المحلية سواء بالمال أو بالادارة أو الإشراف حتى تتمكن من النجاح فى اداء دورها ومهمتها التربوية فى مجال الائحةر .

٥ - أن بنوك الائحةر تنبع من القاعدة لا من القمة أى انها تنبت من اقتناع المواطنين .

٦ - تستطيع بنوك الائحةر بوصولها الى الأغوار البعيدة فى القرى والمناطق النائية أن تقتلع من قاطنيها العادات السيئة فهم يكتفون ولا يدخرون ثم ينفقون ما اكتسبوه فى تجهيز البنات وفى المآتم أو فى أوجه استهلاك أخرى غير ملائمة وغير اقتصادية . كما أن الفلاحين والفقراء كثيرا ما يقرضون تحت ظروف يتمكن فيها المقرض من املاء شروطه . وتستهدف بنوك الائحةر تعليم الناس كيف يدخرون وكيف يقرضون وكيف يستثمرون بطرق سليمة ومفيدة لهم وللتقدم الاقتصادي لقراهم وبالتالي للوطن ككل (١) .

وبغضلا عن ذلك فعلى بنك الائحةر المحلى أن يقوم بمسح شامل للمنطقة

(١) انذكور ر. ك. ريدى ، اسناد ادارة الاميل بجامعة نورنتو - مقال بعنوان ' بنوك الائحةر المحلية ' ترجمة الاسناد محمود الصاوى - منشورة ضمن مطبوعات جهاز بنوك الائحةر المحلية ١٩٦٧ .

التي يعيش فيها ، بحثا عن مواردها الطبيعية غير المستغلة ، وطاقتها البشرية المعطلة ، ليعمل على استغلالها . وحيث تنتشر الآلة في المدن الكثيره فان الصناعات الصغيرة والحرية يمكنها ان تستوعب ويمتص بعض الأيدي العاملة التي تتصف بالبطالة الكاملة أو المقتنعة . وتستطيع بنوك الانذار أن تقيم كثيرا من المشاريع في الأقاليم في صورة صناعات صغيرة تعوض المناطق النائية من الصناعات الكبيرة في المدن الكبرى . وبذلك ينمو المجتمع في الوطن بأكمله على المستوى العلم بالصناعات الكبيرة ، وعلى المستوى المحلي بالصناعات الصغيرة . فإذا كان الوطن يسير على أساس من التخطيط الشامل يتحقق تغيير شامل في المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وانما سريع للدخل القومي ، ورفاهية اقتصادية ومعيشية للمواطنين سواء على مستوى الوطن جميعه أو على المستوى الاقليمي . وتسهم البنوك المحلية في هذا الاستثمار والبناء أما مد يد المساعدة الفنية في معظم حالات القروض الاستثمارية لتحسين وسائل الإنتاج المقترضة . أو من طريق شراء الخليلت له ، أو دراسة مشاريع تنفق والخامات المتوفرة في الأقاليم والثروات الراكدة فيه وتقدمها لمن يلمس البنك فيه القدرة على حسن الإدارة والتنظيم ، ولذوى المواهب القدرة على الارتقاء بالمستوى الفني للصناعات الصغيرة ، أو باقراض مجموعة من ذوى الحرف الصغيرة لتحسين طرق ووسائل العمل . كما تقدم لهم جميعا معونات للارتفاع بمستوى وطريقته العرض وحل مشاكل التسويق . كل ذلك بما يتفق والظروف المحلية التي يقوم البنك المحلي دراسها حتى يضمن النجاح .

والخلاصة ان السفة المحلية لبنوك الانذار ضرورية لكي يستطيع القيام بالتواجبات المفقا على عاتقها والتي تنبى على أساس دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل اقليم . ويقصد بلسفة المحلية في الدول البراشية ان تكون البنوك قريبة من المواطنين وعلى وعلى كامل باخلاقياتهم ورسولهم الاجتماعية ، فيستطيع التأثير فيهم وحشهم على زيادة الانذار ، كما يستطيع لقرها منهم امدادهم بجميع الخدمات الشخصية في يسر ودون عناء أو جهد .

المبحث الثاني

تعامل بنوك الانذار مع صغار المخترعين

تشئت بنوك الانذار المحلية لمساعدة الطبقات الفقيرة من افراد الشعب على مواجهة صعاب الحياة ، والعمل على رفع مستواهم دون الاعتماد — في الأصل — على الدولة في رعاية وكفالة هذه الطبقات .

(١) في المجتمع الرأسمالي الغربي :

ولعلنا نذكر أن بنوك الانذار المحلية نشأت على انقاض جمعيات الاصحاء

وجميعات المقراء وجميعات الأحد في الكنائس في إنجلترا أي كتلت ذات اتصال وثيق بمسألة الإحسان والشفقة في الدين المسيحي . والزكاة في الدين الإسلامي . ثم تطورت هذه الجمعيات طبقا للبادئ الاقتصادية في خلال القرنين الماضيين فصحت بنوكا للطبقات الفقيرة يودعون فيها مدخراتهم لوقت الحاجة ولذلك سميت في كثير من البلاد بالبنوك الشعبية لأن غالبية أفراد الشعب يتعاملون معها . ويتضح ذلك من بيان المهن المختلفة للمودعين في بنوك الإنقاذ المحلية سواء في بداية نشأتها أو في الوقت الحاضر .

ونعرض فيما يلي ، على سبيل المثال - ما أورده بنك ملتشستر في تقريره سنة ١٨٥٩ عن مهن المودعين وعندهم ١١٣١١ مودعا (١) :

الميكانيكيون	٣٢٪	أصحاب الحرف	١,٥٪
كثيراتماء الخزائن	١٣٪	أصحاب المحلات	٤٪
الحشم	١١٪	الأطباء	١١٪
المحيطون	٨,٥٪	أصحاب المنازل	٣,٥٪
العمال	٧,٥٪	مهن مختلفة	٨٪

ومن هذا البيان يظهر بوضوح أن الطبقات الفقيرة من المواطنين من ذوي المستوى المنخفض من المعيشة هم الذين يساهمون بودائعهم في هذه البنوك .

إلا أن هذا لا يمنع من اختلاف في نسبة المهن في كل بنك عن الآخر تسعا للتعليم الذي أتيم فيه البنك فبكثر ودائع العمال في المناطق الصناعية ، والحرفيين في مناطق الصناعات الحرفية ، والزراعيين في القرى والأقاليم النائية . على أن المودعين ، مهما اختلفت مهنتهم ، يشتركون في صفة واحدة وهي الدخل المحدود .

وقد كان التقدم الصناعي في بريطانيا خلال مدة لا تقل عن ٢٠٠ سنة حفزا لأفراد الشعب البريطانيين لزيادة الانخراط ، بحيث أصبح الانخراط واجبا وطنيا . وانتشر في المحيط العمالي وفي جميع أوساط قوى الدخل المحدود من الأعمال اليدوية الفنية ولزوى المهن . وتبين من الإحصاءات التي نشرت في هذا الشأن أن المدخر في بنوك الإنقاذ تزيد مدخراته في مستقبل العمر حتى يصل إلى سن ٦٥ سنة فتتميل مدخراته بعد ذلك إلى التقلص (٢) لأنه ينخر من جهد عمله وسعيه المتواصل للحصول على لقمة العيش وهو

1) H.O. Horne — "A History of Savings Banks", Oxford, second Edition, p. 94, 96.

2) H.J. Lydall "British incomes and savings" Oxford 1960, p. 104

في شبابه بحيث اذا بلغ سن الشيخوخة أصبح بلا عمل وبدأ يفتات من معاشه الذي تصرفه له الجهة المسئولة عن المعاش أو التأمين فلا يجد ما يذخره . بل قد يلجأ الى سحب جزء من ودائعته السابقة

ماذا انقلنا الى المنيا وجدنا أن بنوك الانذار المحلية استمدت اصولها من صندوق الأطفال اليتامى والقصر التي انشئت حوالي سنة ١٧٥٠ لتقوى ادارة أموالهم الى أن يبلغوا سن الرشد بدلا من أن يصبحوا عالة على الشعب ، ثم من الحركة التعاونية ، التي ظهرت خلال أزمة سنة ١٨٤٨ بسبب ظهور الآلة . لتحسين حالة لرباب الحرف والفلاحين ثم محاولة كثير من صناديق الانذار مد يد المساعدة للطبقات للشعب الفقيرة بتفريضهم في اوقات الأزمات أو الشدة . أى أنها نشأت لصالح الطبقات الفقيرة من الشعب وذلك بصنع المخدرات الصغرى وادارتها بحرص ولهانة والمحافظة عليها ، وتلقيام بعمليات الاقراض للطبقات ذوى الدخل المحدود من الشعب وخاصة أصحاب الحرف اليدوية والزراع والعمل الذين يحتاجون الى المال . لذلك نجد أن ٧٠٪ من حساب ودائع المخدرات فيها تمثل فعلا فئة الودائع غير المربحة ، وزاد عدد المساهمين فيها كثيرا . فمثلا بلغ الحساب الختامى لبنك انذار مدينة مانهيم في ١٩٦٩/١٢/٣١ ما يقرب من مليون مارك في بلد لا يزيد عدد سكانه عن ١٥٠.٠٠٠ نسمة مع أن البنك يفتح دفاتر انذار محدودى الدخل بحيث لا تزيد قيمة الرصيد لأى مخذر عن ٦٠٠ مارك (١) . ويبلغ عدد البنوك في ألمانيا ما يزيد عن ٩٠٠ بنك لها فروع يقدر عددها بأثنى عشر فرعاً لكل منها في المتوسط .

من هذا يتبين مدى اهتمام الشعب الألماني بمخدرات الطبقات الفقيرة وعدم قبول الودائع الكبيرة حتى تتاح لأفراد الشعب الاستعادة الكاملة بخدمات بنوك الانذار المحلية .

ويزيد عدد بنوك الانذار الشعبية في إيطاليا من ٢٣٠ بنكا تزيد فروعها عن ١١١٢ فرعاً كما يزيد عدد المساهمين فيها عن ٤٩٠.٠٠٠ مساهم (٢) .

وتتقدم بنوك الولايات المتحدة الأمريكية الانذارية لأعضائها مساعدات فعلة وتعتبر مستودعاً هائلاً للمخدرات الصغرة ، إذ تقوم بتشجيع متوسطى الحال من العمال والفلاحين الأمريكيين الذين لا يميلون الى توظيف أموالهم في البورصة على توظيف مخدراتهم النقدية في المشروعات المنتجة . وهى فضلا عن الخدمات التى تؤديها للمنطقة والاحتفاظ بودائع المودعين فان

١ - بحث مبين في سنة ١٩٧٠ من إحدى الدوريات للدراسة لبنوك الانذار في ألمانيا الغربية بحث لافى المرسى وتفضل الأخ الأستاذ هلد مصطفى لصار اشرف على بنوك انذار في ج.ج. في ذلك الوقت بطلانها فيه .

٢ - الدكتور محمد حنسى مراد - محاضرة بعنوان « بنوك الشعب » - لكتب معهد الدراسات المصرية في مارس سنة ١٩٦٢ وقام المعهد بنشرها ضمن مطبوعاته .

كثيرا من البنوك الادخارية تؤدي خدمات اخرى معينة ومحدودة مثل سداد الاشتراكات في نادي عيد الميلاد المسحوق والمدخرات المدرسية منلدى الخللين من الخدمة . وتقبل الخصم من المرتبات الشهرية وتودع لديها المدخرات بطريقة تلقائية . كما ان بنوك الادخار في مقاطعات ماساشوسيتس Massachusetts ونيويورك وكونيكتيكت Connecticut تقدم نهيمات على الحياة منخفضة الاسعار مع خدمات اخرى عديدة مثل تقديم قروض لطبع الكتب او شيكات سياحية وغيرها . ومقابل اداء جميع هذه الخدمات يتناسب والمدخر الصغير وهو في حاجة شديدة اليها(١) .

ولا تختلف البنوك الادخارية المحلية في الدول الغربية الاخرى مثل فرنسا وسويسرا والدانمرك وغيرها عما سبق الإشارة اليه من تميز هذه البنوك بقبول الودائع الصغيرة للطبقات الفقيرة والمتوسطة ورفض غالبيتها الودائع الكبيرة أو التعامل مع الطبقات الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد في الدول الرأسمالية . وهذا يتفق والغرض الذي انشئت هذه البنوك من اهله وهو محاولة التخفيف من الهوة الساحقة التي تفصل الطبقات الغنية والفقيرة في المجتمع الرأسمالي والعمل على زيادة رفاهية المجتمعات العمالية والمتوسطة .

ب - في المجتمعات الاشتراكية :

تعمل الدول الاشتراكية على كبح جماح التناقضات الطبقة التي تميز بها النظام الرأسمالي وتحول جميع أدوات الإنتاج الى ملكية الدولة ويسود لسلوب التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والاداري . لذلك فان الجميع في الدولة عاملون لكل بحسب عمله . كما ان الدولة تهتم بتمويل الميزانيات المحلية لامداد المؤسسات الصناعية المحلية بالأموال اللازمة واداء الخدمات اليومية للسكان وتقديم المنافع العامة وتشيد المساكن وغيرها . وتعاون الميزانيات المحلية المدارس الأولية والثقوية والمكتبات والنوادي وغيرها من المنشآت الثقافية وكذلك المستشفيات وعيادات المرضى . فتقبل بنوك الادخار المحلية المنتشرة في جميع أرجاء الاتحاد السوفيتي كافة الودائع من جميع المواطنين السوفيت ، حيث لا توجد طبقة في هذا المجتمع ، ولا تشترط البنوك حدا اعلا لودائع المواطن من النقود . فالبون غير واسع بين كمية النقود المودعة بمعركة العامل ذي الأجر المرتفع والعامل ذي الأجر الأقل لأن الأجور متقاربة .

هذا فضلا من ان الدولة تقوم بغالبية الخدمات للمواطنين بحيث لا يحتاج الى الاتفاق من أمواله الخاصة عليها بل يلاحظ ان الميزانيات المحلية والدولية

1) The commission on money and credit in U.S.A. "Mutual Savings Banking : Basic, characteristics and role in the National Economy", Library of Congress Catalog 1963, p. 6.

في ازدياد دائم سنويا مما يرجح أن تقل حاجة الفرد في الاتحاد السوفيتي في المستقبل إلى زيادته نفقاته الخاصة في الخدمات التي تؤدها الدولة بترسع بصفة دائمة في الماضي والمستقبل .

وفيما يلي رقم بعض الميزانيات السوفيتية التي يمكن منها الاستدلال على ما أوضحناه (١) :

١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥٠	بيان
بملايين روبلات				
٩,٦٩٧	٦,٥٦٦	٣,١٥٢	٢,٢٥٨	ميزانيات المدن
٤٩٦	٣١٠	١٧٨	١٠٥	ميزانيات المدن المحلية
٥,٧٩٣	٣,٨٤٠	٢,٩٤٦	٢,٣٧٧	ميزانيات المصانع
١,١١٣	٧٤٧	٥٤٨	٤٣٧	ميزانيات القرى

ومن هذه الميزانيات تظهر الزيادة الكبيرة في الأموال المخصصة للمدن من ٢,٢٥٨ مليون روبل سنة ١٩٥٠ إلى ٩,٦٩٧ مليون روبل سنة ١٩٦٥ أي ما يعادل أكثر من أربعة أمثال . وقد زادت ميزانيات القرى بما يوازي زيادة ميزانية المدن تقريبا من ٤٣٧ مليون روبل إلى ١,١١٣ مليون روبل في نفس المدة وكذلك زادت ميزانية المصانع المحلية من ١.٥ مليون روبل إلى ٤٩٦ مليون روبل .

وهذا يبين وجه الاختلاف بين الغرض من إنشاء بنوك الادخار في كل من الدول الغربية والشرقية . فهي في الأخيرة لا تعنى إلا زيادته رفاهية الفرد وزيادة المخزونات لتمويل الميزانية العامة للدولة لزيادة الاساج الكلى . وبالتالي يهتم الدولة أن يقوم جميع الأفراد بالادخار وزيادة ودائعهم في بنوك الادخار المحلية . ولذلك فقد زاد عدد المودعين إلى ما يزيد عن ٣٢ مليون مودع في بنوك الادخار في الاتحاد السوفيتي أي بنسبة ٢٥٪ من مجموع السكان تقريبا . وهي نسبة عالية ولها أثرها العميق في زيادة الاساج الكلى والاستثمار الكلى في الدولة .

وفي جميع الدول الاشتراكية عموما تهتم الحكومة بمشاركة جميع أفراد الشعب في بنوك الادخار بل تبني الخطة على أساس اعتماد الاقتصاد الاشتراكي على مخزونات الأفراد .

١ - نفسى د. بوروف : انكشاف القوم وميزانية الدولة في الاتحاد السوفيتي ، انستروكسيه بومسكي بلاتيه من ٧٨ - موسكو غير من تاريخ النشر .

لذلك فهي تهتم اهتماما كبيرا وتنتشر دعابة واسعة لشرح فضائلها . بل تشكل لجنتا حكومية وحزبية في المدن والاقاليم لدراسة احسن النظم لزيادة جميع المنخرات دون تفرقة بين عامل اجره مرتفع وآخر اقل منه قليلا ، فبالكل سواسيه في حق الابداع بل تقوم الدولة بتشجيع جميع العمال على الانكار . بل ان هذه البنوك لا تستطيع مرضى قيود على ودائع الحرفيين الذين يعملون لحسابهم .

لدى تشيكوسلوفاكيا تقبل ودائع الحرفيين والتجار ومن يريد الانكار لتمويل عمليات بناء يقوم بها مستقبلا مهما كبر حجم الودائع وهي لن تكون كبيرة بحيث تتساوى مع حجم ودائع الراسماليين في الدول الرئسمالية لان رؤوس الاموال محدودة بحيث لا يمكن استغلال العمال ولا يمكن تشغيلهم بمعرفة القطاع الخاص او هي في نطق ما يستطيع الفرد استثماره بمفرده .

وفي يوغوسلافيا حيث تخدم بنوك الانكار القطاع الزراعي الخاص الذي يشمل ٩٠٪ من الاراضي التي تزرع بصفة دائمة ويبلغ عدد ملاكها ٢٦ مليون نسمة ليس هناك حد اقصى لودائع المدخرين . ولا توجد قيود على اى فرد في ابداع ما يستطيع انخاره ، بل جميع امراء الشعب لهم الحق في المساهمة في الابداع في بنوك الانكار .

ونخلص من ذلك ان جميع امراء الشعب في الدول الاشتراكية لهم الحق في ابداع مخفراتهم في بنوك الانكار ولا تفرض اى قيود على معاملهم مع هذه البنوك ، كما لا يوجد حد اقصى لا يستطيع المدخر زيادة الابداع بعده . وهو ما يتفق مع المبادئ الاشتراكية التي تسير عليها هذه الدول .

جـ - في الدول النامية :

من اهم المشكلات التي تعانيها الدول النامية انخفاض الدخل القومي ، وانخفاض متوسط الدخل الفردي ، وعدم كفاية رؤوس الاموال لرفع مستوى الدخل وزيادة الاستثمار .

كما تعاني كثير من مجتمعات الدول النامية بالتناقض الطبقي العميق : طبقة قليلة العدد جدا تضم كبار الراسماليين ، تسيطر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتوجد بلاد نامية اخرى استطاعت ازاحة الطبقة المسيطرة من كبار الراسماليين من الحكم ، وابدات تجرى تغييرا اساسيا في البنيان الاجتماعي والسياسي ، واستلزم ذلك سيطرة الدولة على أدوات الانتاج ، وتحمل القطاع العلم المسؤولية الرئيسية في عملية التنمية واعادة توزيع الثروة القومية والدخل القومي على اسس عادلة .

وفي المجموعة الاولى من هذه الدول تقوم بنوك الانكار المحلية على

أسس من العطف والشفقة على الطبقات الفقيرة ، وذلك بمحاولة إزالة جزء من كابوس التخلف في المناطق المحرومة والنائية والقرى المتخلفة . وتعتمد هذه البنوك على الطبقات الصغيرة من الصناع والحرفيين والزراعيين وإن كان البناء المتواضع من التقدم في هذه المناطق يساعد الرأسماليين على زيادة استثماراتهم واستغلالهم . فإذا نظرنا مثلا إلى بنك الانحر في استراليا وجدنا يقدمها بطينا متراجيا ١١ ، وفي تركيا يشجع بنك الانحر الشعبي إنشاء جمعيات تعاونية لمساعدته في رسالته لصالح الطبقات المتوسطة وقد بلغ عدد هذه الجمعيات ١٠٧ جمعية كما بلغ ما قدمه هذا البنك من قروض للصناع في هذه الجمعيات في نهاية سنة ١٩٥٧ ٩٧٨٨.٠٥٦ جنيهًا ٢١ وهو عمل ضئيل لا يتناسب مع بلد مثل تركيا من ناحية المساحة وعدد السكان .

والملاحظ عموما أن اهتمام الدولة بهذه البنوك ليس كبيرا وأقبال صغار المساهمين كذلك ليس كافيًا بل نجد انتشار هذه البنوك محدود لا يتناسب مع أهميتها وضرورتها لزيادة تقدم هذه الدول ورعاية الطبقات الفقيرة في المجتمع .

أما المجموعة الثانية من الدول النامية التي قامت بتغيير النيان الاجتماعي والسياسي الذي كان قائما وانعزلت أساسا إلى سيطرة الجماعة على أدوات الإنتاج ، فاتها إذا قبلت بإنشاء بنوك الانحر المحلية فاتها تقييمها على أسس ومبادئ اقتصادية واجتماعية تعتنقها القيادة السياسية . لذلك فهي تسدل قساري جهدها لإشراك أكبر مجموعة من الشعب في المساهمة في هذه البنوك لكي تصل إلى الارتقاء والتقدم لأفراد المجتمع الذي يكون أساسا من الطبقة الفقيرة .

وليس معنى ذلك أن أمثال الجماهير للمساهمة في بنوك الانحر في الدول النامية التي تجاهد لبلوغ الأهداف الاشتراكية كبيرا دائما . فقد يعرف هذا الاتجاه الأساسي سوء التنظيم الإداري لهذه البنوك . واهتساق بمبادئ واتجاهات استثمارية لا تتفق وأغراض إنشاء بنوك الانحر وقد تنتشر المحسوبية والرشوة في تقديم قروض دون ضمانات كافية . وينعزم الإشراف الكافي على الاستثمارات التي يقوم بها البنك وهذه الأعراض تنتشر كثيرا في البلاد النامية ، مما يؤدي إلى إفلاس بعض هذه البنوك وإلى الإساءة إلى سمعتها لدى المواطنين المحليين مما ينتهي إلى تقاعسهم عن المساهمة فيها ٢١ .

١ رسالنا عنقوراد - مؤسسة الأتروس العلم الداخلي في الجمهورية العربية المتحدة ، سنة ١٩٦٨ - النشر دار المنبر - القاهرة - من ٢٢٣ .

٢ الدكتور محمد حلي مراد ، المرحع السابق للإشراف إليه .

٣) أصبح ست بجلاء مدير اللجنة الاقتصادية بمجلس الأمة ١ حاليا مجلس الشعب (من المؤلن المؤحد إلى السيد وزير الاتصال والتحررة لغرضه من السيد الصو عبد الحس عثم من مكتب الوزارة من بنوك الانحر ومن الأسف إلى امت إلى الحد من تشعب رسم مجالها وألتم إلى المجلس بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٧١ .

وليلين ذلك لسوق مثالين لحددها في جمهورية الهند ، والثاني في جمهورية مصر العربية .

نقد قدمت البنوك في جمهورية الهند كثيرا من القروض بسعر ٨٪ لأغراض انتاجية للمعاملات الصغيرة ولأصحاب الأراضي الزراعية من صغار الفلاحين لشراء المواشي أو بذور محسنة وكذلك لبناء منازل وغيرها من المراض النمية . ولكن لوحظ أن كثيرا من هذه القروض لم تستغل في الأغراض التي خصصت للتنمية وفي بلد في أشد الحاجة الى استثمار كل أموالها في هذا الاتجاه (١) .

وفي جمهورية مصر العربية نجد أن المساهمين في بنوك الائحة المحلية من الطبقات الفقيرة ونوى الدخل المحدود سواء بالنسبة لعملاء حسابات الادخار أو بالنسبة لعملاء حسابات الاستثمار كما تفصح من الجدول الآتي عن نوعية هؤلاء العملاء في ١٩٦٧/٧/٢١ (٢) :

نسبة للشركة	عملاء حسابات الاستثمار	نسبة للشركة	عملاء حسابات الادخار
٢٨,٠	طلبة	٥٤,٥	طلبة
١٢,٥	عمال	١٤,٠	عمال
١٥,٩	أطباء قصر	١٠,٩	أطباء قصر
٢٢,٠	حاصلات	١٠,٢	قطاع الخلفات
٦,٤	ربات البيوت	٥,١	ربات البيوت
٥,٨	فلاحون	٢,٣	فلاحون
٢,٤	تجار	٢,٠	تجار
٢,٥	متنوعون	١,٠	متنوعون
١٠٠-		١٠٠-	

ومن هذا الجدول يتضح أن جميع المشتركين من صغار المساهمين الذين هم في أشد الحاجة الى المال ، وانتشار الرمي الصميم هو الذي حدا هؤلاء المدخرين الى المساهمة في هذه البنوك سواء عن طريق الادخار أو الاستثمار . ومع ذلك فملتنا نرى أن قطاعا كبيرا من صغار المدخرين لم يشترك بعد ولم يساهم في هذه البنوك لما ظهر من تقاعس في هذا المجال بعد ذلك .

1) Annual Report by the Reserve Bank of India , Trends and progress of Banking in India During the year 1961> p. 27.

(٢) حليم مصطفى الفيلز « تجربة بنوك الائحة المحلية في الجمهورية العربية المتحدة » ، بنك المركزي المصري ، معهد الدراسات المصرفية ، سنة ١٩٦٨ .

هذا الى ان هذه البنوك حادت عن الصواب وشابهها كثير من الفساد . فقد ارفعت محروفاتها ارتفاعا كبيرا اذ بلغت تكلفة الجنيه الواحد من النودام ١٢٠ ر. جنيه في نهاية السنة الأولى ٦٤/٦٣ وانخفضت في نهاية السنة الثانية ٦٤/٦٥ الى ٤٥٩ ر. جنيه ثم الى ٣٢٠ ر. جنيه في نهاية السنة الثالثة ثم استمرت التكلفة في الانخفاض الا انها ما زالت كبيرة نسبيا . كما لم تقم البنوك سياسة ثابتة للاقراض مما تسبب عنه انحراف كثير من اموال القروض الى غير العرض الذى منحت من اجله . فالتلق الكثير منها في غير الاقراض التى منحت من اجلها كالاتفاق على الاقراض الاستهلاكية والاهواء الشخصية ، كما انشأت البنوك عدة مشروعات لم تقم عليها رقابة جيدة فحدثت بدارتها خلل كبير وترتب على ذلك خسارة لها . فضلا عن ان بعض هذه المشروعات انشئت على اساس مركزى لا محلى فاخلت بالغرض من انشاء هذه البنوك . وادى كل ذلك الى وقوع مخالفات مالية واجراءات تحقيقات ادارية واميتت البنوك بانتكاسة كبيرة ترتب عليها مبادرة كثير من صغار المدخرين الى النطلى عنها وعدم المساهمة في ودائعها (١) .

وقد اضح ان جملة الارصدة لم تبلغ مليون جنيه في خلال فترة تقدر بست سنوات تقريبا (٢) وهو مبلغ زهيد للغاية .

كما تبين ان عدد الحسابات ٣٥٥٤٠٠ حسابا اى ان عدد المساهمين اقل بكثير من نصف مليون مودع او مستثمر في بلد تعداداه اكثر من ٢٤ مليون نسمة في ذلك الوقت كما ان متوسط حساب العميل قليل للغاية مما يولد القول بان بنوك الانخراط في جمهورية مصر العربية ما زال املها شوطا كبيرا لى تصل الى العرض الذى انشئت من اجله وانه قد خاتما التوفيق حتى الآن رغم ما بذله الحكومة من جهد لدعمها .

المبحث الثالث

اشراك المساهمين في ادارة بنوك الانخراط

ان خلق الوعى الانخراطى وتثميته في النطاق المحلى يستلزم ان يكون للعاملون في هذا المجال على اتصال شخصى وتيق بالقاعدة الشعبية للأقليم ، لايجاد وسائل انتاع مقبولة لدى الافراد لزيادة مخزراتهم واستغلال القدرات الكامنة فيهم والثروات المتاحة .

لذلك نشجع بنوك الانخراط المحلية اسلوب اشراك المساهمين في الادارة حتى يشربوا منهم السلوك الذى يمارسه افراد البيئة المحلية ويتعمقوا في

١) تقرير لجنة الائتمانية بمجلس الشعب ، السابق الاشارة اليه .

٢) محمود عبد غيث - بحيرة القيت بمعهد الدراسات المصرفية من « ادارة بنوك الانخراط المحلية » - نقرة البنك المركزى رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩/١٩٧٠ .

دراسة غرائزهم وارتباطاتهم والعوامل المؤثرة فيهم لتصل بنوك الادخار بذلك الى هدفها ، وهو تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا واخلاقيا .

واشراك المساهمين في الادارة يزيد من حرص مساهمة صغار المخزنين قليلي الخبرة في الادارة ، ويزيد من نشاطهم المحلي . وتدريبهم على ممارسة الديمقراطية - ليرفع ذلك من كفاءة افراد الاقليم الادارية والثقافية ، خصوصا اذا كانت هذه المساهمة في الادارات تتناوب بين افراد المجتمع وتسير على نهج اختيار ديمقراطى .

وفى هذه الممارسة لصغار المساهمين بث للثقة فى نفوس اهل المنطقة على اموالهم ومخزراتهم ومنحهم جرعت قوية لزيادة استثماراتهم عن طريق بنوك الادخار المحلية .

وبنوك الادخار المحلية تقترب فى هذا الشأن من الجمعيات التعاونية بهي فضلا عن عملها فى نطاق محلى فان المساهمين فى هذه الجمعيات يديرون اعمالها بأنفسهم وبعت اشرافهم . الا ان بنوك الادخار لا تستطيع ان تشرك جميع المساهمين لكثرة عددهم وتنوع استثماراتهم ، فتكتفى بمن يمثلهم فى الادارة والاشراف على اعمال موظفيها حتى يستوتقوا من جديتهم فى العمل وعدم استقلالهم له .

ويرجع اصل هذا المبدأ الى النهج التاريخى الذى نشأت عليه بنوك الادخار المحلية فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . فان الادارة على أسس نظام الأمانة *Trustee System of Management* ظهر مع نشأة بنوك الادخار التبادلية فى أوائل القرن التاسع عشر فى الولايات المتحدة الأمريكية (١) حيث برز من وسط مجموع الشعب فى البيئة المحلية رجل امتلأ بروح الخدمة العامة وآثروا تنمية مجتمعهم اقتصاديا واجتماعيا فمسعوا الى بذل الجهد لتشجيع عادة الادخار لزيادة الاعتماد على النفس وذلك بين أصحاب الأجر المنخفضة والضعيفة . ثم بعد أن اقلعوا بنوك الادخار اشتركوا فى ادارة اعمال هذه البنوك بحيث اذا طرأ ما يؤثر على ادارة هؤلاء المؤسسين من عجز أو شيخوخة أو وفاة انتخب من بين المساهمين من يقوم بعملهم . وبذلك أصبحت جهة الأمانة *Trustees* هريقة وارسوا أسس ادارة بنوك الادخار المحلية .

وفى ولايات انجلترا الجديدة وميريلاند وويسكنسن تنص دساتيرها على كيفية اختيار هؤلاء « الأمانة » بواسطة قاعدة عريضة من وكلاء المساهمين . وفى بعض الولايات تحدد مدة الأمانة بثلاث أو ست سنوات ، ثم تجدد هذه الفترة ، وان كانت بعض الولايات تمنع تجديد انتخابهم حتى تعطى فرصة أكبر

1) The Commission on Money and Credit in U.S.A., op. cit., p. 22.

عدد من المساهمين للاشتراك في الإدارة . كما يشترط أن يكون الأمناء من المقيمين في الإقليم حتى تكون رقبتهم متصلة وذات فاعلية ، كما يرتبطون بحملات أمر الإقليم ومشاعرهم وكثير من الولايات نفس في قوانين بنوكها على أغراض تنظيم الأمناء بأنه التمثيل الحقيقي للمساهمين ، وإقامة نوع من التفاضل بين الأمناء في خدمة المنطقة ، وتحظر عليهم الانتفاع ماليا بسبب أدائهم هذه الخدمة .

وغالبية الأمناء من ذوي الوظائف ذات الصلة بإدارة البنوك فكثير منهم كما بين الإحصائيات خدموا في بنوك تجارية أو أشرفوا على إدارتها ، كما أوضحت حالة ١٨٠٠ من الأمناء في ولاية نيويورك سنة ١٩٥٤ أن ثلثهم كانت له أعمال واسعة ، والباقي كانوا موظفين في بنوك انخارية لمدة طويلة أو محاسبين أو محاسبين أو من رجال الدولة ، أو غير ذلك .

من هذا يتضح أن نظم الأمناء في بنوك الإمبراطورية التعاونية في الولايات المتحدة الأمريكية قد انتشر وتدعم قانونيا وتشعبيا بدرجة كبيرة . وهذا النظام كان قد انتقل إليها من المملكة المتحدة لأنها الأصل في نشأة بنوك الإمبراطورية في الدول الغربية .

كانت نشأة بنوك الإمبراطورية في نهاية القرن الثامن عشر في المملكة المتحدة مدعومة برحاس اتبناها هذه البنوك بجهودات شاقة بهدف التوسيع هو محاربة الفقر والعجز في الأوساط الضعيفة من المجتمع .

وكان هؤلاء الأمناء يملكون أرضا ولهم ألى أنهم كانوا من أصحاب رؤوس الأموال . فمعبودوا بصياغة هذه البنوك من الإفلاس أو سوء الإدارة أو الانحراف من الأغراض التي أُنشئت من أجلها .

تم كثر هؤلاء الأمناء في أوائل القرن الماضي بحيث أصبح عددهم في كل بنك يتراوح بين ١٠ ، ١٢ أمينا . ومرت على قيام الأمناء بمسؤوليتهم كاملة في التمسك عند الخسارة أو الإفلاس أن أصاب كثير من البنوك سوء الإدارة والتسليم وأدى ذلك بها إلى الإفلاس أو الخسارة الكبيرة ، لذلك أصدرت الحكومة قانونا سنة ١٨٦٣ لعلاج العيوب التي حاققت بالبنوك بسبب إلقاء المسؤولية كاملة على الأمناء ، واتخذت إجراءات حازمة ضد المديرين والموظفين بأجر ، وأعطت حقوقا واختصاصات أكثر للأمناء وطمنت الدولة أموال المودعين .

وقد أثرت منقشات عديدة لمين له حق الانتخاب وإعطاء صوته في جمعية عمومية تجتمع دوريا ، ووافق البعض على حق التصويت لكل من يودع ٤ جنيه ، ووافق البعض الآخر على منح هذا الحق لكل من يودع ٦٠ جنيها . ورأى فريق ثالث من البنوك الاكتفاء بإعطاء التصويت لكل من يودع سبعة جنيهات فقط . ووافقت كثير من البنوك على إشراك الشباب في إدارة هذه

البنوك فى المناطق التى يقيمون فيها لمساعدتهم على الادارة الحكومية بعد ذلك .

وعلى كل فقد اصبح الامناء حاليا غير مسئولين شخصيا عن المسالغ المودعة فى البنك او عن الخسارة التى تلحق بالاستثمارات الا فى حدود المبالغ المودعة باسمهم شخصيا ، واصبح عملهم اشرافيا فقط . ووزعت الاختصاصات بينهم وبين مديرى البنك توزيعا دقيقا . ويقومون بعملهم بعمر اجر .

ومن الملاحظ ان اهمية البنك تعتمد كثيرا على شخصية الامناء اذ يجوز لاي مواطن ان يقوم باتشاء بنك انصارى بعد موافقة اللجنة الوطنية للدين العام ، الا ان هذا البنك لن يستمر فى عمله بجدية وتقدم الا بشخصية الامناء ومراكزهم الاجتماعية .

ونظام الامناء Trustees يتفق والنظام الاجتماعى الريطلى اذ لا يختلف عن النظام السائد فى الادارة المحلية خلال القرن الماضى ، فقد اعتمدت تلك الادارة كثيرا على المتأثرين من رجاء الشعب القيمين فى الاقاليم او الذين كانوا لوصلا من اهل الاقاليم الذين يباشرون ادارة تقدمها ورفع مستوى معيشة اهلها .

وهذا يبين العلاقة الوثيقة بين نظام الادارة المحلية واقامة بنوك الانقاذ لتنمية هذا المجتمع . وانتقل نظام بنوك الانقاذ الانجليزى بما فيه نظم الامناء الى بلاد عديدة فى النول الغربية مثل بلجيكا وفرنسا واطاليا وسويسرا وهولندا وغيرها (١) .

والخلاصة ان النظام الغربى يعتمد على اشتراك الامناء فى ادارة بنوك الانقاذ المحلية اى على اشتراك عدد من المساهمين البارزين لدعم البنوك وزيادة فعاليتها .

فلذا اتجهنا الى الدول الاشتراكية وجدنا ان الدولة تمتلك جميع بنوك الانقاذ ، وان العاملين بهذه البنوك جميعا موظفون لدى الدولة ، ومسئولون مسئولية كاملة عن كل اعمال فى الادارة او التنظيم او الانصراف بالغرض الذى انشئت هذه البنوك من اجله .

ولكن يشترك مع موظفى البنوك لجان وطنية وتنظيمات محلية مهمتها الاساسية مناقشة العمل فى موائد الانقاذ ومشكلته ووسائل زيادته والبحث عليه سواء بالاجتماعات الدورية او النشرات او الاذاعة او التلفزيون او غير ذلك من وسائل النشر . ومن هذه اللجان ، اللجنة المركزية المحلية لتقدم

1) H.O. Horro op. cit., pp. 67, 151, 199, 209.

الإذخار The central commission for promoting savings واللجنة
المحلية لتدعيم الإذخار Regional commission for promoting savings
ويعرض المكاتب الفرعية Branch offices والوكالات Agencies

وهذا يتفق والسياسة التي تنتهجها الدول الاشتراكية اذ ان كل جهدها
مركز على الإذخار ورفع مستواه ونشر فضائله للترود بها ينش من تربية
أخلاقيه ١ .

مذا انتقلنا الى الدول النامية رأينا قسما منها ينهج الطريق الراسملى
الغربي في تكوين طبقات المجتمع وفي النشاط الاقتصادي ويتبع هذا القسم
غالب الاسلوب الغربي في نظام الأمان مثل استراليا وتركيا وسيلان وغيرهم .
أما الدول النامية التي اتخذت الاسلوب الاشتراكي سبيلا ومنهاجا فقد
اسعت في التغلب اسلوب الدول الاشتراكية . فلعاملون جميعا موظفون
لدى الدولة وان كان هناك لجان أو أفراد مطليون لهم حق الاشراف أو
ممارسة الادارة بالتعاون مع أجهزة البنك الادارية . ومثال ذلك بنك الإذخار
ميت عمر المحلي الذي سارت على نهجه جميع البنوك الأخرى في جمهورية
محر العربية .

وقد صدر القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٥ من محافظة الدقهلية بتشكيل
مجلس ادارة لهذا البنك من ستة أعضاء : اثنان من موظفي البنك . رئيس
مجلس الادارة والمدير . وعضو ممثل لمجلس المحافظة . وعضو ممثل
للعاملين . وعضو ممثل لمجلس مدينة ميت عمر . وعضو ممثل للاتحاد
الاشتراكي . والعضو الأخير يمثل المساهمين في الادارة والاشراف على
أعمال البنك .

ونعتقد ان هذا النهج الذي تتبعه الدول النامية يشوبه كثير من القصور .
اد ان هذه الدول في حاجة قصوى لتعبئة جميع مخراتها وأموالها ووضع
خطة شاملة لاستثمار هذه الأموال سواء على النطاق المركزي أو على النطاق
المحلي . وذلك حتى تستطيع الاسراع بالتنمية . ونلاحظ ان بنوك الإذخار
اعتمدت اهتماما يكاد يكون شاملا على موظفيها ولم تشرك المواطنين
المحليين في وضع الخطط والاشراف والادارة مع حاجة هذه البنوك الشديدة
لمساعدة المواطنين ولإشراكهم معها في استثمار أموالها فيما يعود على
المنطقة بالنفع ويتفق والبيئة المحلية وعادات وأخلاق أفراد المنطقة . وفي
الوقت الذي نجد فيه لجان عديدة للبحث على الإذخار في الدول الاشتراكية
لا نجد إلا مساهما واحدا يشترك في الادارة بل ان اشتراكه كان رمزيا فقط

(١) ملكة ليست الدولة في تشيكوسلوفاكيا قدمت بعثات بنوك الإذخار في جمهورية مصر
العربية وتفتش ألاح الأستاذ هاني مصطفى الفيزر الاشراف على بنوك الإذخار في جمهورية
مصر العربية بالاطلاعا عليها .

وليس عمليا . ولو كتلت هناك لجان محلية من المساهمين للإشراف على هذه البنوك وعلى استثماراتها لما بلغت البنوك الى هذه النتيجة السيئة التى حلفت بالكثير منها . لذلك نطالب بإشراك المواطنين فى الإشراف والادارة وعقد لجان دورية منهم لتقديم تقاريرهم عن أعمال هذه البنوك تعرض على لجنة عليا فى المحافظة حتى يمكن اصلاح الخرق قبل اتساعه . ولن يعوزنا وجود متخصصين فى كل اقليم ومنطقة يستطيعون الإشراف والرقابة دون أجر تدفعهم أخلاقهم وحبهم لبيئتهم الى بذل كل طاقاتهم وعمل أقصى الجهد لرفع مستوى أهليهم ونوحيهم .

المبحث الرابع

عدم استهداف بنوك الادخار المحلية للزريح

استهدفت بنوك الادخار المحلية فى اول نشأتها الاستجابة لحاجة الطبقات الفقيرة من المجتمع الى لقمة العيش وتوفير بعض الخدمات الضرورية للمحافظة على حياتهم . وامتد نشاطها بعد ذلك ليشمل توفير الخدمات المصرفية وتيسير تمويل المنشآت التجارية والصناعية الصغيرة ، ثم امداد الصناعات الحرفية بالاموال والمعدات اللازمة لزيادة تقدمها وانتشارها . وعملت هذه البنوك على تقريب الهوة الساحقة التى تفصل بين الرأسماليين والطبقات الصغيرة ، فسعت لتأدية خدمات اجتماعية هامة فى المجتمع الرأسمالى . وتأسست هذه البنوك بمساعدة رجال لهم اثرهم الاجتماعى فى البيئة التى اقيمت بها لا يبيغون من ذلك ربحا لو مالا بل تقدم المجتمع فى المدينة او القرية .

والحقيقة ان لبنوك الادخار المحلية غرضين لسايسين : الاول هو تربية الامراد فى البيئة تربية سياسية ، وذلك ان الامضاء فى الوحدة الاجتماعية فى المدينة او القرية عليهم اتخاذ القرارات ومساعدة انفسهم لانهم اعرف بمشاكلهم وظروفهم وأهدافهم . والثانى : التربية الاخلاقية حيث يبدأ الفرد بتعلم الادخار فى المدرسة مما يفرس فى الطفل ضرورة التفكير والاعداد من أجل المستقبل والاحتفاظ لديه ببعض المال الذى يهيئه له مستقبلا مشرقا . لذلك يجب على الدولة ان تتكفل بتنشئة هذه البنوك ومتابعتها والسعى بها الى الرقى والتقدم .

ومصادقا لذلك نجد بنوك الادخار فى ألمانيا الغربية تتبل أقل المبالغ مما تعتبر فى العرف التجارى غير مجزية لأنها تكلف أكثر مما تدر . ونجد أن ٧٠٪ من حسابات ودائع الخزائن فيها تمثل لملازمة الودائع غير المربحة كما أنها تقدم القروض الصغيرة على نطاق واسع وهذه القروض قد لا تلتى بأرباح بل تعتبرها خسارة كبيرة فى بعض الأحيان . وهو ما عبر عنه الدكتور ر. ك. ريدى استاذ ادارة الأعمال بجامعة تورنتو بقوله « يهدف البنك فى المكن الأول الى تشجيع المشروعات الصغيرة

والصناعات الربوية حتى يتمكن من خلق مجالات العمل وزوائد اقتصادية لدخل الأفراد وللنبوض بمستوى المعيشة للمواطنين في المنطقة المحلية (١) وهذا ما تسير عليه البنوك الاندخارية في الدول الغربية جميعها .

وتتجه الدول النامية الى اتساع هذا الاسلوب ولكن يجب عليها ان تسعى في دفع هذه البنوك الى السير بخطى واسعة لتحقيق اغراضها في التربية السياسية والاجتماعية والاخلاقية لأنها في حاجة الى جهد أكبر لتحقيق هذه الاغراض . وكذلك لا تسعى بنوك الاندخار في الدول الاشتراكية الى الربح بل الى تحقيق الاغراض التي أنشئت من أجلها . وتخضع وظائف هذه البنوك لاهداف التخطيط واساليب تنفيذها .

على ان ذلك لا يمنع من ان تحصل بنوك الاندخار المحلية على ارباح رغم ان فرضها الاساسي ليس الربح وتقوم بتوزيع بعض هذه الارباح على المساهمين واحتفظ ببعض الآخر كاحتياطي لحماية المودعين من الخسارة .

وكانت بنوك الاندخار في الدول الغربية حتى اوائل القرن الحالي لا تعاول الاحتفاظ بالاحتياطي كبير لديها لأن مخاطر الإفلاس قد ضعفت في اعتقادها . ولكن بحلول الأزمة الثلاثينية رأت بنوك الاندخار ، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية ، الاحتفاظ بالاحتياطي كبير خشية اصلها بخسارة كبيرة أو إفلاس يصيق بها (٢) .

وفي الاتحاد السوفيتي تلاحظ قيام بنوك الاندخار بتحويل ٥٠٪ من ارباحها الى ميزانية الاتحاد والنصف المتبقي يحتفظ به البنوك كاحتياطي خسارة لها . ماذا بلغ الاحتياطي ٥٪ من مجموع الودائع تحول جميع الارباح بعد ذلك الى ميزانية الاتحاد كذلك (٣) .

وفي جمهورية مصر العربية وبغض النظر عن التمويل الذي قدمته حكومه ألمانيا الغربية فان مالمعته الحكومة لتأسيس هذه البنوك قد بلغ من ٦٢/٦٣ حتى ٦٨/٦٧ ٩٤٩٧٥٠ جنيهاً الا ان الخسارة لاحقتها بصفة دائمة رغم ما قامت به من استثمارات عديدة وكان من المعتاد ان ارباحها تستغنى نفقاتها السنوية .

هذا فضلاً عن مبلغ ١٩٠ الف جنيه من فلتض لرباح البنك المركزي عن السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ خصصها لتمويل مصروفات بنوك الاندخار .

وقد برر المسؤولون من بنوك الاندخار ارتفاع النفقات وزيادة التكلفة بأن التوسع في نشاط البنوك داخل المناطق التي تعمل بها قد زاد من التوعية الاندخارية لدى المواطنين وأن ابعاد هذا المشروع لا تلب عند آثاره الاقتصادية وانما تجلوه الى الآثار الاجتماعية والسياسية والتربوية (٤) .

١ تصور ر. ك. ريدى ، المدل السبق المشار اليه .

2 The Commission on Money and Credit in U.S.A., op. cit., p. 8.

3) Soviet Financial System, Moscow 1966, p. 278.

٤ حامد مصطفى النجار - المدل السابق الإشارة اليه .